

إسهامات منظور الضبط الاجتماعي في دراسة الجريمة

Contributions of social control perspective in the study of crime

سمير يونس*

جامعة الطارف (الجزائر) younes.samir@univ-eltarf.dz

Samir Younes

University of Eltarf (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2022/01/18 تاريخ القبول: 2022/07/16 تاريخ النشر: 2022/07/20

ملخص: تهدف الورقة العلمية الحالية إلى إبراز الاسهامات العلمية في ميدان تفسير الجريمة في رحاب علم الاجتماع الجريمة والانحراف، والتي جاء بها كل من منظور الضبط الاجتماعي عامة؛ ونظرية الرابطة الاجتماعية خاصة.

تم التوصل هنا إلى جملة من النتائج، من أهمها:

- 1- الوقوف على تميز الإضافات النوعية والابداعية لهذه الاسهامات، حيث هدفت خلافا لنظريات العلم-اجتماعية سواء منها السابقة لها أو اللاحقة بعدها، إلى الإجابة عن الطرح التالي: لماذا لا ننتهك جميعنا القواعد؟ ولماذا يطيع الناس القوانين؟
 - 2- حينما تضعف فعالية الضوابط الاجتماعية على مستوى المؤسسات الاجتماعية، وخاصة منها تلك المعنية بالتنشئة الاجتماعية-كالأسرة، والمدرسة، والمؤسسة الدينية، وجماعة الرفاق، فمن المحتمل أن يجد الأفراد الظروف المناسبة لممارسة الجريمة.
 - 3- ركزت نظرية الرابطة الاجتماعية -من خلال أبعادها: الارتباط بالآخرين، والالتزام في المجتمع التقليدي، والاندماج في الأنشطة التقليدية وغير التقليدية، والإيمان بقيم ومعايير المجتمع- على قوة الروابط الاجتماعية التي تجمع بين الفرد والآخرين التقليديين في حياته. فكلما كانت العلاقات الاجتماعية قوية معهم، كان الفرد مُحَصَّنًا من انتهاك القوانين الرسمية والاجتماعية.
- الكلمات المفتاحية:** علم اجتماع الجريمة والانحراف، الضبط الاجتماعي، الجريمة، نظرية الرابطة الاجتماعية.

Abstract: The current scientific paper aims to highlight the scientific contributions in the field of interpretation of crime, in the context of the sociology of crime and deviance, which came from the perspective of social control in general, and the theory of social bond in particular.

A number of results have been reached here, the most important of which are:

- 1- Standing on the distinction of the qualitative and creative additions to these contributions, which, in contrast to sociology theories, whether the preceding or subsequent ones, aimed at answering this question: Why do we not all violate the rules? Why do people obey the laws?
- 2- These contributions drew attention to focusing on the fact that when the effectiveness of social controls at the level of social institutions weakens, especially those concerned with socialization- such as: the family, the school, the religious institution, and the peer group, the individuals are likely to find appropriate conditions to practice crime.
- 3- The social bond theory also focused - through its dimensions: attachment to others, commitment in the traditional society, involvement into traditional and non-traditional activities, and belief in the values and standards of society - on the strength of social ties that bring together the individual and the traditional others in his life. As strong the social relations with them, the individual was immune from violating official and social laws.

Keywords: sociology of crime and deviance, social control, crime, social bond theory.

مقدمة

تعددت الاسهامات النظرية العلم - اجتماعية في ميدان دراسة ظواهر الانحراف والجريمة، ومن أبرزها-علميا وميدانيا- أعمال علماء منظور الضبط الاجتماعي، والتي تميزت فيها أعمال ترافيس هيرشي؛ المتوجة بنظرية الرابطة الاجتماعية. يهدف هذا العمل إلى إبراز الاسهامات الابداعية في مجال تفسير حدوث الجريمة في المجتمع، في ظل طرح علم اجتماع الجريمة والانحراف، من منظور الضبط الاجتماعي بصفة عامة، ونظرية الرابطة الاجتماعية بصفة خاصة. تتجلى أهمية هذا العمل في التأكيد على هذه الاسهامات التي تعد إضافات نوعية في مجال علم اجتماع الجريمة والانحراف. حيث هدفت خلافا للنظريات العلم-اجتماعية الأخرى؛ إلى الإجابة عن الطرح التالي:

1) لماذا لا ننتهك جميعنا القواعد؟

2) لماذا يطيع الناس القانون؟

من أسباب اختيار هذا الموضوع هو ندرة استخدام نظرية الرابطة الاجتماعية لتفسير الجريمة والانحراف في المجتمع الجزائري، رغم مصداقيتها التفسيرية والامبريقية.

لزم من أجل اجراء قراءة علم-اجتماعية ونظرية لظاهرة الجريمة من الناحية النظرية والمنهجية، الإجابة عن التساؤلات التالية:

- 1- ما هي الاسهامات العلم-اجتماعية في مجال تعريف الضبط الاجتماعي، والجريمة؟
- 2- ما هي طبيعة إضافات منظور الضبط الاجتماعي في مجال دراسة ظاهرة الجريمة في المجتمع؟
- 3- ما هي تفرعات منظور الضبط الاجتماعي في ميدان تناول ظاهرة الجريمة في المجتمع؟
- 4- كيف تناول هيرشي عبر نظرية الرابطة الاجتماعية ظاهرة الجريمة في المجتمع؟
- 5- ما هي الاسهامات الأخرى التي جاء بها هيرشي في مجال دراسة الجريمة؟
- 6- أين يمكن تصنيف اسهامات منظور الضبط الاجتماعي عامة ونظرية الرابطة الاجتماعية خاصة؟
- 7- ما هو أبرز نقد موجه لهذه الإسهامات العلم-اجتماعية؟

1- الجهاز المفاهيمي واشكالية التعريف

1-1- الإسهامات العلم-اجتماعية و تعريف الضبط الاجتماعي

بالرغم من أنّ الضبط الاجتماعي يعد ظاهرة اجتماعية جد قديمة قدم المجتمعات البشرية، إلا أنّ العلماء لم يتوصلوا بعد إلى وضع تعريف متفق عليه يكون واضحا ومحددًا لمفهوم الضبط الاجتماعي.

يمكن التأكيد في عملية تعريف مفهوم الضبط الاجتماعي على مستوى الطرح العلم-اجتماعي على وجود الكثير من الصعوبات. وهذا بالنظر للاستخدامات الكثيرة من قبل علماء الاجتماع. ورغم أن الضبط الاجتماعي هو ظاهرة اجتماعية وثيقة الصلة بقيام واستمرارية المجتمع البشري، إلا أنّ علماء الاجتماع الغربيين لم يُكثّفوا اهتماماتهم بهذه الظاهرة سوى في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وإلى غاية الوقت الحاضر لم يتفقوا على وضع تعريف موحد لهذا المفهوم بالنظر للاختلافات الإيديولوجية لكل واحد منهم. وبالنظر إلى الخصوصية النسبية (من الناحية التاريخية، والثقافية، والمجتمعية) لهذا المفهوم.

من جملة التعاريف في هذا المجال، هناك:

يعرفه ابن خلدون: " الضبط لازم للحياة الاجتماعية وأتّ في نفس الوقت ناجم عن حاجة طبيعية في الإنسان، وأنّ فائدته هي المحافظة على المصلحة العامة للأفراد في المجتمع وعلى مصلحة الحاكم في استقامة حكمه." (سلوى علي سليم، 1985، ص7).

يعتقد مؤسس علم الاجتماع أنّ لقيام حياة اجتماعية سوّية لابد من توفر شرط الضبط الاجتماعي الذي هو عبارة عن خاصيّة في طبيعة الإنسان، يتمّ بموجبه المحافظة على الصالح العام للمجتمع والذي يضمن استمرارية المجتمع البشري. ولتحقيق ذلك يوظف الضبط الاجتماعي جملة من الوسائل، من أهمها: " الدين والقانون والآداب والعرف والعادات والمثل العليا." (سلوى علي سليم، 1985، ص 7). يعرفه روس E. A. Ross : " السيطرة المقصودة التي تؤدي وظيفة في حياة المجتمع." (مصلح الصالح، 2004، ص 21). يتضمن الضبط الاجتماعي - كممارسة مجتمعية - توظيف وممارسة السلطة المقصودة؛ بهدف المحافظة على الحياة الاجتماعية في المجتمع. ويعتقد أنّ " الاستخدام المنهجي للمصطلح لم يبدأ إلا منذ ظهر في كتابات روس عام 1901، في كتاب له بعنوان: الضبط الاجتماعي. فوجّه أنظار العلماء إلى هذا الموضوع." (مصلح الصالح، 2004، ص 21).

رغم أنّ مفهوم الضبط ورد على مستوى كتابات هيربرت سبنسر قبل روس، لكنه لم يحمل العمق والتدقيق اللذان اتصفا بهما تعريف روس.

عرّفه فريدريك لوملي Frederick Lumley : " هو ما يفعله أي فرد أو جماعة لمنع وقوع أفراد آخرين أو جماعة أخرى في فعل ما قد يكون له تأثير على أمن واستقرار المجتمع. وأحيانا تتم ممارسة الضبط الاجتماعي لمنع أي انحراف أو خروج على النماذج السلوكية المتعارف عليها، والتي تعرفها الجماعة التي ينتمي إليها الفرد." (سلوى علي سليم، 1985، ص 21). فالضبط الاجتماعي هو عملية وقائية من ارتكاب التجاؤ زات والانحرافات عن الضوابط السلوكية المتعارف عليها، والتي قد تفضي إلى تهديد أمن وسلامة المجتمع، وبالتالي تعريض استمراريته للخطر. إذن فهو يمثل المناعة الاجتماعية التي تتضمن الدفاع عن كينونة المجتمع (الضوابط الثقافية)، والتي تمارس فرديا أو جماعيا.

في ذات سياق التعريف السابق، يعرف كل من أو جبرن ونيمكوف الضبط الاجتماعي: " تلك العمليات والوسائل التي تلجأ إليها الجماعة لضبط سلوك الأفراد في حالات الانحراف والخروج على المعايير الاجتماعية للمجتمع، وهذه الوسائل التي تعمل على تقويم وضبط السلوك تعتبر أداة من أدوات الضبط الاجتماعي." (سلوى علي سليم، 1985، ص 23).

فالجماعة تستخدم للحفاظ على مرجعيّاتها أدوات لتقويم حضور أفرادها وضمان استمراريّتها. إنّ الضبط الاجتماعي (أو الرقابة الاجتماعية) هو: "جملة الموارد المادية والرمزية التي تتوفر لدى مجتمع معين، لتأمين توافق تصرفات أعضائه مع جملة القواعد والمبادئ المقررة والمصادق عليها." (ر. بودون و ف. يوريكو، 1986، ص 335). لهذا يعبر الضبط الاجتماعي عن البناء المتألف من عناصر ماديّة ومعنوية، من نتائج حياة المجتمع، تم توظيفها لتفعيل امتثال أعضائه للضوابط المتعارف عليها من قبل المجتمع.

ويُراد به: " .. عملية اجتماعية تعمل على ضبط سلوك الأفراد ودفعهم إلى الامتثال لمعايير وقيم المجتمع والإذعان له عن طريق وسيلتين هما التنشئة الاجتماعية (التربية)، و(الردع)، ردع المنحرفين عن المعايير والقيم." (عبد المجيد لبصير، 2010، ص 274).

فالضبط الاجتماعي هو عملية اجتماعية رسمية، تتم عن طريق الصّد الممارس من قبل الشرطة والعدالة والسجون وغيرها، في تعاملها مع فئة الخارجين عن مرجعيّات المجتمع المتعارف عليها.

ويتجسد الضبط بصفة غير رسمية على مستوى مؤسسات التنشئة الاجتماعية، كالأُسرة وجماعة الرفاق، ويتضح ذلك في عملية اكتساب أعضائها لمعايير وقيم المجتمع المتعارف عليها.

كما يحدّد عملية مقصودة، تمارس لتوجيه أعضاء المجتمع إمّا طوعا نحو الامتثال، أو كرها باستخدام القوة؛ من أجل الإذعان لقيم ومعايير المجتمع.

يعرفه برولي **H.C.Breahley**: " لفظ عام يُطلق على تلك العمليات المخططة أو غير المخططة التي يمكن عن طريقها تعليم الأفراد، أو إقناعهم، أو حتى إجبارهم على التلاؤم مع العادات وقيم الحياة السائدة في الجماعة. "(مصلح الصالح، 2004، ص 24). فيتضمن عمليات مخطط لها أو غير مخطط لها، ويتم بموجبها إكساب أعضاء المجتمع - قناعة أو عنوة - ضرورة الامتثال إلى ما تم الاتفاق عليه من عادات وقيم على مستوى الجماعة.

انطلاقاً مما تم تناوله سابقاً- لبعض تعريفات مفهوم الضبط الاجتماعي على مستوى علم الاجتماع- يمكن الوقوف على النقاط التالية:

أ- الضبط الاجتماعي مفهوم مركزي في علم اجتماع الجريمة والانحراف، "وهو وثيق الصلة بمواضيع فرعية تتعلق بأساليب الامتثال وأسباب الانحراف، وكيفية توجه بعض أعضاء الجماعة أو المجتمع نحو الانحراف، وكيفية مواجهة الانحراف (وقاية-علاج) لضمان استمرارية المجتمع عن طريق ضمان فعالية الامتثال على مستواها.. هناك اتفاق بين العلماء على أنّ الضبط الاجتماعي يتضمن عنصري الإلزام (OBLIGATION) والامتثال (CONFIRMITY)، وهذين المفهومين يدور حولهما معظم تعريفات العلماء للضبط الاجتماعي. "(مصلح الصالح، 2004، ص 27).

ب- " الهدف الأساسي من الضبط الاجتماعي في معظم التعريفات هو: النظام والتوازن والاستقرار والتماسك، ومنع الانحراف أو الحد منه. ويتم ذلك من خلال الامتثال للمعايير والقيم والأعراف السائدة. "(مصلح الصالح، 2004، ص 24)

ج- " كل من يساعد على امتثال الناس لقواعد وأنماط السلوك والمعايير والقيم السائدة في المجتمع، يدخل في إطار الضبط الاجتماعي. "(سلوى علي سليم، 1985، ص 24).

د- يعتبر الضبط الاجتماعي شرطاً ضرورياً لقيام واستمرارية أي مجتمع بشري، فهو ظاهرة اجتماعية، إلا أنّ أدواته وكيفية تفعيلها تختلف من مجتمع لآخر ومن مرحلة زمنية لأخرى.

هـ- في الواقع يتجسد الضبط الاجتماعي في أشكال متنوعة بحسب المواقف؛ فهناك:

- ✓ الضبط الاجتماعي الرسمي: الممارس من قبل المؤسسات الرسمية في المجتمع كالشرطة والقضاء، والسجون.. إلخ، فهي عن طريق القانون تمارس سلطتها في فرض سيطرتها على تنظيم الحياة المجتمعية للأفراد.
- ✓ الضبط الاجتماعي غير الرسمي: " يتحقق عن طريق مجموعة من الضوابط المتعارف عليها في كل مجتمع كالعقائد الدينية، والعادات والتقاليد والعرف والرأي العام، والأسرة والمدرسة وجماعات الرفاق وجماعات العمل، ووسائل الإعلام. "(نايف فرحان بن خزيم الرشدي، 2010، ص 19).

✓ سيكون الضبط الاجتماعي ذا طبيعة إيجابية - رسمياً كان أو غير رسمي - لما يعتمد استخدام الطرق والوسائل المحفزة إيجابياً على الامتثال للمعايير والقيم الاجتماعية المتعارف عليها.

✓ كما قد يكون ذا طبيعة سلبية، حين تنتهج الجماعة أو أحد أفرادها " وسائل وأساليب سلبية، كالإلزام والنواهي والتهديدات والعقوبات الجزائية. "(نايف فرحان بن خزيم الرشدي، 2010، ص 20). وهذا؛ يجبر الفرد على الانصياع وجوباً لآليات الضبط الاجتماعي. لكن يتنافى مع حالة الامتثال الداخلي الناجم عن إرادة داخلية من قبل الفرد، تُعبر عن رغبته في الالتزام بقيم ومعايير الجماعة دون إجبار بالقوة. فالضبط الفعّال هو ما كان نتاج الضبط الداخلي (ضبط الذات)، من أجل التوافق بنظام مع متطلبات الحياة الاجتماعية في المجتمع.

1-2- الإسهامات العلم-اجتماعية و تعريف الجريمة: يحظى مفهوم الجريمة بالاهتمام المعرفي الواسع على صعيد العديد من العلوم الاجتماعية، إلا أن العلماء لم يتفقوا على تعريف موحد له، وامتد الاختلاف للتخصص العلمي الواحد من العلوم الاجتماعية المهتمة به. وبالنظر لتعدد المقاربات العلم-اجتماعية للظاهرة الاجرامية في المجتمع، تنوعت تعريفات الجريمة. استقطب البحث في تعريف الجريمة وقضاياها اهتمام العديد من علماء الاجتماع في شتى التخصصات الفرعية، كعلم اجتماع الجريمة وعلم اجتماع القانون، وعلم اجتماع العقاب... الخ. وبالنظر لتعدد المقاربات العلم-اجتماعية للظاهرة الاجرامية في المجتمع، تنوعت كذلك تعريفات الجريمة. ولقد أفضت عملية البحث في تناول العلم- اجتماعي لتعريفات الجريمة، إلى المجموعات التالية: **المجموعة الأولى:** " التعريفات التي تربط بين الجريمة وبين انتهاك القوانين... ويعرفها إدوين شور... بأنها سلوك يهدد القانون الجنائي." (صالح السعد، 1999، ص 21).

المجموعة الثانية: "التعريفات التي تربط بين الجريمة وبين الأفعال التي تسبب أذى للمجتمع. وقد تبنت هذه التعريفات معظم علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، نذكر منهم سالن... الذي يعرف الجريمة بأنها انتهاك للمعايير الاجتماعية." ويعرفها ديفيد. ت. هيربرت وديفيد سميث بأنها " شكل من أشكال السلوك الانحرافي، يهدف إلى فساد النظام القائم". وبشكل عام فإن معظم علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا يعترفون الجريمة بأنها " انتهاك للسنن والآداب والمعايير الاجتماعية." (صالح السعد، 1999، ص ص 21- 23).

المجموعة الثالثة: " التعريفات التي تركز على الانحرافات عن المعايير الاجتماعية وانتهاك القانون في الوقت ذاته. وفي ضوء هذا المنظور فقد

عرّف كلينارد الجريمة بأنها: كل سلوك مؤذ وضار اجتماعيا، ويتعرض صاحبه للعقاب من قبل الدولة... ويعرفها عبد الجبار كريم: انتهاك للقيم الاجتماعية التي حددها الغالبية العظمى من الهيئة التي وضعت القانون الذي يُجسد هذه القيم." (صالح السعد، 1999، ص 23).

تبنى المجموعة الأولى المرجعية القانونية في تصنيف بعض الأفعال ضمن الأفعال المجرمة التي تتطلب العقاب الرسمي. في حين أن المجموعة الثانية تتجاوز المرجعية القانونية في تجريم الأفعال ، فتجعل الجريمة ظاهرة علم-اجتماعية تعرض المجتمع للضرر، وتعتبر عن فعل يتجاوز وينتهك الضوابط الاجتماعية التي تحدد السواء والانحراف في المجتمع. فالمرجعية هنا تتعلق بالأخلاق والقيم والمعايير المشكّلة لثقافة المجتمع.

أما المجموعة الثالثة فهي تجمع بين المرجعية القانونية والمرجعية الاجتماعية في عملية تجريم الأفعال في المجتمع. وتُعبّر عن منظور ثقافة الأغلبية القوية في المجتمع حول القيم الاجتماعية التي تضبط الحياة الاجتماعية، والتي يتم سنّ قوانين رسمية لحمايتها. على ضوء ما تقدّم، يمكن الإشارة إلى أنه لكي تتجسد الجريمة في ميدان علم الاجتماع؛ يجب أن تتضافر عناصر أساسية متفاعلة ومتداخلة فيما بينها، وهي:

- أن يكون الفعل يُخالف قيمة تحظى بالتقدير والاحترام الاجتماعي.
- مرتكب الجريمة لا يلتزم بهذه القيمة الاجتماعية.
- وجود ضبط اجتماعي رسمي أو غير رسمي أو في الحالتين معا، لإلزام الآخرين الامتثال لهذه القيمة.

2- ظاهرة الجريمة في رحاب منظور الضبط الاجتماعي

حُقِلَ حقل البحث العلم -اجتماعي في ميدان دراسة الظواهر الانحرافية والاجرامية بالعديد من الإسهامات النظرية المتميزة علميا وميدانيا، التي انبثقت من الطرح العلم -اجتماعي بصفة عامة، بإرجاع الظواهر الانحرافية والإجرامية إلى البيئة الاجتماعية والبناء الاجتماعي والثقافة (العامة أو الفرعية).

إلا أنه مع هذا الإجماع في دراسة الانحراف والجريمة، هناك تنوع واختلاف داخل هذا الطرح. لهذا نجد العديد من المدارس والنظريات التي عملت على تناول ظواهر الانحراف والجريمة بموجب مقاربات متميزة. قد تتشابه أو تتقارب بحكم الانتماء إلى ذات الطرح، إلا أنها لا تتطابق، بل يصل بها الحال إلى درجة الاختلاف الكلي أو الجزئي نظريا ومنهجيا وميدانيا.

يتجه منظور الضبط الاجتماعي الذي يضم العديد من النظريات العلم -اجتماعية، في مجال دراسة ظواهر الانحراف والجريمة نحو افتراض عدم وجود تأثير للعوامل الوراثية والفطرية في عملية الإقدام على ممارسة الانحراف والجريمة في المجتمع.

وهذا المنظور بهذا الطرح؛ لا يخرج عما جاء به الإجماع العلم -اجتماعي في هذا الميدان، بإرجاع تلك الممارسات إلى البيئة الاجتماعية والثقافية التي تحيط وتوفر العوامل المناسبة لمثل هذه الممارسات. فتعد المسؤول المركزي لإنتاج مختلف الظواهر الانحرافية والإجرامية.

بالرغم من الانتماء المعرفي لمنظور (نظريات) الضبط الاجتماعي لحقل التفسير العلم -اجتماعي، خاصة دراسة ظواهر الانحراف والجريمة، إلا أنه بخلاف النظريات الأخرى يركز على السؤال التالي:

(1) لماذا لا ننتهك جميعنا القواعد؟

(2) لماذا يطيع الناس القانون؟

الإجابة هي أن: " الضوابط الاجتماعية تمنعنا من ارتكاب الجرائم. فكلما خرقت هذه الضوابط أو ضعفت؛ النتيجة على الأرجح هي الانحراف." (دونالد أكرز وكريستين سالرز، 2013، ص 165). إذن نظريات هذا المنظور لا تبحث في العوامل التي توجه الأفراد نحو ارتكاب الانحراف والجريمة في المجتمع. وليست مهتمة نظريا وعمليا بذلك.

إنّ منظرو الضبط الاجتماعي يعتقدون أن افتراضا مثل أن: جميع الناس لا يقدمون على الانحراف والجريمة في حالة عدم وجود بيئة اجتماعية تضم العوامل الإيجابية المحفزة على التوجه نحو ذلك؛ هو افتراض غير واقعي ميدانيا، لأن حتى في حالة غياب هذه العوامل الانحرافية والإجرامية فإن " الجريمة ستحدث، إلا إذا منعت من قبل الضوابط الاجتماعية والشخصية القوية." (دونالد أكرز وكريستين سالرز، 2013، ص 166). ففي حالة هشاشة ومحدودية " تأثير وفعالية المؤسسات الاجتماعية المختلفة في ضبط الأفراد يتزايد احتمال ارتكابهم للسلوك المنحرف [والإجرامي]." (عدلي محمود السمري، 2009، ص 296).

يوجه منظور الضبط الاجتماعي اهتمامنا للتركيز على أنه: حين تضعف أو تزول فعالية الضوابط الاجتماعية على مستوى المؤسسات الاجتماعية - ومن بينها المؤسسات القاعدية في التنشئة الاجتماعية: كالأُسرة، المدرسة، جماعة الرفاق، المؤسسة الدينية (المسجد) - فمحتمل أن يجد الأفراد سهولة لممارسة الانحراف والجريمة في المجتمع.

يفسر ارتباط الأفراد برفقاء السوء أو تواجدهم في أسر مفككة أو الانقطاع المبكر عن مواصلة التعليم (التسرب المدرسي)، أو ضعف الوازع الديني، بلا فعالية الضوابط الاجتماعية في منعهم من ارتكاب الأفعال الانحرافية والإجرامية، والاستمرارية فيها. وبهذا يصبح الأفراد أحرارا متجاوزين للضغوط القيمية والأخلاقية في المجتمع.

"من خلال وجود نظام أخلاقي قائم، وإطار مرجعي تقليدي في المجتمع، تجد نظريات الضبط الاجتماعي مؤسسات اجتماعية تزيد من قوة الرابطة بين الفرد والمجتمع. وعندما تضعف هذه المؤسسات -لأي سبب من الأسباب- فإن الرابطة التي تربط الأفراد بالنظام

الأخلاقي تضعف أيضا. وتسمح هذه الرابطة الضعيفة -بصورة آلية -بحدوث درجة أكبر من الانحراف." (عدلي محمود السمري، 2009، ص 297).

فالنظام الأخلاقي، كقيم ومعايير وقواعد ونظم للحياة الاجتماعية في المجتمع، استحدث اجتماعيا بهدف تقييد السلوكيات البشرية من أجل تنظيم التواجد المجتمعي للأفراد. دون إغفال لضرورة إشباع حاجاتهم المتنوعة، والمتصارعة مع حاجات غيرهم من أفراد المجتمع. ولهذا تبرز ضرورة ضبط الأفراد، لأن سعيهم فرديا لإشباعها بطريقتهم الخاصة قد يتعارض مع المصلحة العامة للمجتمع. (عدلي محمود السمري، 2009، ص 297).

بعد هذا التقديم المقتضب لبعض ما يحدد الطرح العلم-اجتماعي لمنظور الضبط الاجتماعي، يجب التأكيد على أن نشأته كمنظور من الناحية الفكرية، يمكن إرجاعها إلى إسهامات إميل دوركايم حول اللامعيارية والتضامن الاجتماعي، والباثولوجي (المرضي) والطبيعي. فهو يعد مؤسس نظرية الضبط الاجتماعي، التي أصبحت فيما بعد مجموعة نظريات. وفيما يخص إسهاماته حول الباثولوجي والطبيعي فهو يرى أن الجريمة ظاهرة طبيعية وممكنة الحدوث في المجتمع وأحيانا تكون مرغوبا فيها، وبالتالي فهي قابلة للتوقع بها، وما علينا إلا تفسير سبب الالتزام بالمعايير والقوانين. (عايد عواد الوريكات، 2008، ص 214).

نستنتج أن الأفعال الانحرافية والإجرامية - من الناحية الاجتماعية - اعتيادية الحدوث في المجتمع، بالنظر للاستحداث الاجتماعية في المجتمع للضوابط الاجتماعية التي تحدد المقبول والمرفوض، والمنحرف والممثل، ولهذا توجه علماء الضبط الاجتماعي للتركيز بصفة أساسية على دراسة الأفعال التوافقية (الامتثالية) في المجتمع، فهي الجديرة بالبحث وبالدراسة.

يعتقد عايد عواد الوريكات أنه "هناك مسألتان هامتان في نظريات الضبط الاجتماعي تنفرد بهما، وهما: أن مصادر الالتزام القيمي في المجتمع هما العقلانية (Rationality) والتضامن (Solidarity)؛ أي أن الأفعال الإنسانية تنبع من هذين المصدرين." (عايد عواد الوريكات، 2008، ص 207).

فالأفعال في المجتمع مهما كانت طبيعتها سوية كانت أو انحرافية؛ هي بالأساس تعتبر خلاصة اختيارات عقلانية، يقوم بها الذي يريد أن يحدد حدو مثل هذه الأفعال. كذلك بالرغم من الطابع العقلاني يوجد كذلك بعد آخر مرتبط بالجانب الاجتماعي الذي يميز الظروف المجتمعية التي تحيط بالشخص.

3- نظريات منظور الضبط الاجتماعي في دراسة ظاهرة الجريمة: يضم منظور الضبط الاجتماعي في دراسة مواضيع الانحراف والجريمة - انطلاقا من المصدرين العقلانية والتضامنية - العديد من النظريات، منها:

3-1- نظريات التبادل الاجتماعي

تؤكد على "عقلانية عمليات التبادل كما أوضح كل من هومانز Homans سنة 1961، و أميرسون Amerson سنة 1972. أو على عمليات التضامن الاجتماعي الناتج عن أفعال الإنسانية، وهذا واضح عند العالم بلاو Blau سنة 1964، وشتراوس Levi-Strauss سنة 1969." (عايد عواد الوريكات، 2008، ص 208).

تبرز إسهامات هذه النظريات قضية جوهرية، وهي أن الامتثال للقواعد في المجتمع يعتبر تصرفا عقلانيا ومنطقيا، يتجسد في عطاء الممثلين في المجتمع، وهذا في مقابل الاستفادة من المنفعة أو الكسب من الطرف الثاني، الذي يستحوذ على الموارد المتنوعة، والتي تلبي حاجات الطرف الأول. فالامتثال يمكن أن يفهم في ظل ما يقدمه أحد طرفي العلاقة التبادلية الاجتماعية من خضوع للطرف الثاني؛ الذي يمارس الالتزام و يستفيد منه، وبالمقابل يقدم بدوره منافع أو مكاسب قد تكون: مادية كالحوافز المادية أو الترفيقات في الدرجات، أو تكون معنوية كالمشاعر والعواطف وتقدير الآخرين، أو قد تكون مادية ومعنوية معا.

كلما كانت هناك موازنة بين ما يقدمه الفرد وبين ما يأخذه المجتمع استمرت العلاقة التبادلية وتعمقت، وساهم ذلك في الوقاية من التوجه نحو ارتكاب الجريمة.

3-2- نظريات التعلم الاجتماعي:

ترجع حدوث الجريمة والانحراف إلى تعلمها من البيئة الاجتماعية للفرد، كالأُسرة، المدرسة، النادي، جماعة الرفاق... إلخ، أو من وسائل الإعلام. كالتلفزة مثلاً على سبيل الذكر. فهي نظريات تبين أن الجريمة والانحراف مكتسبة (متعلمة). كنظرية التقليد الاجتماعي لجبريل تارد G. Tard ، ونظرية الاقتتان التفاضلي لأدوين سندرلاند E. Sutherland. والتي تم تعديلها من طرف رونالد R. Akers وبيرجس سنة 1966، إلى نظرية التعلم الاجتماعي؛ والتي ركز فيها على التعلم الاجتماعي على أهمية التفاعل الاجتماعي. "(عايد عواد الوريكات، 2008، ص 188).

3-3- نظريات الاحتواء.

تركز على عنصر التضامن الاجتماعي (التضامنية)؛ كمصدر للأفعال الإنسانية الانحرافية والإجرامية. و"الآثار المانعة للبناء المعياري؛ على السلوك الإنساني." (عايد عواد الوريكات، 2008، ص 211).
يعتبر هوبز " من أوائل علماء نظريات الاحتواء الاجتماعي.

أما العلماء المحدثون فهم ناي Nye سنة 1958، وريس Reiss سنة 1951، وتوبي Toby سنة 1957، وركلس Reckless سنة 1961، وبرير وليفن Briar و Piliavin سنة 1965 وغيرهم. "(عايد عواد الوريكات، 2008، ص 211).

يرى توبي Toby سنة 1957 " أن الناس الذين يستطيعون أن يلتزموا بمعايير وقيم المجتمع لتصورهم أنهم يعيشون في مجتمع عادل؛ وسوف يستفيدون من هذا الالتزام طبقاً واجتماعياً.
أي أنهم يراهنون على مسألة الالتزام الذي سوف يجنون ثمارها...
والعكس قد يكون صحيحاً؛ أي أن الناس الذين لا يعتقدون أن الالتزام مفيد لهم ول مستقبلهم قد ينحرفون. "(عايد عواد الوريكات، 2008، ص 212).

يشجع الاعتقاد بعدالة النظم - الرسمية وغير الرسمية في المجتمع - الأفراد على الالتزام بضوابطه المتنوعة، حيث ينتظر الاستفادة من الجزاء المجتمعي المترتبة عنها. وهذا ما يحتوي الأفراد، عن طريق اختيارهم عقلاً لابتعاد عن الأفعال الانحرافية والإجرامية.
بصفة عامة، فالاحتواء سواء يكون نابعا من الداخل أو يتم ممارسته من الخارج، فهو يلعب دوراً فعالاً في التوجه نحو الامتثال والابتعاد عن الانحراف والجريمة.

3-4- نظريات الروابط.

" اشتركت جميع هذه النظريات بأهمية العلاقة القائمة بين الفرد والنظام الأخلاقي القائم في المجتمع.
فالالتزام بالمعايير والقوانين؛ هو نتيجة التزام الأفراد بقيم ومعايير وقوانين المجتمع، والانحراف والجريمة؛ هو نتيجة لضعف هذه الرابطة وتفككها. "(عايد عواد الوريكات، 2008، ص 214).

هذه النظريات تركز على العلاقة القائمة بين الفرد والمجتمع.

فكلما كانت زاد ارتباط الفرد بالقيم والمعايير التي تضبط وجوده في المجتمع؛ امتثل لها، وابتعد عن الانسياق نحو الانحراف والجريمة.
وكلما ضعف التزام الفرد بالضوابط المجتمعية، سهل عليه ممارسة الانحراف والجريمة في المجتمع، والاستمرار فيها.

تضم هذه النظريات مجموعة من الإسهامات التنظيرية، منها:

✓ نظرية تقنيات التحييد (1957) لكل من سايكس (Sykes) وماتزا (Matza).

✓ نظرية الرابطة الاجتماعية (1969) هيرشي (Hirshi).

4- الجريمة في ظل اسهامات نظرية الرابطة الاجتماعية: تعد نظرية الرابطة الاجتماعية لترافيس هيرشي على مستوى منظور الضبط الاجتماعي في قضايا الانحراف والجريمة؛ مساهمة رئيسة في ميدان التنظير العلم-اجتماعي. إنّ التركيز الموجه لهاته المساهمة لا يمثل بالضرورة إقصاء- أو إنقاص من القيمة العلمية لبقية المساهمات المحترمة في هذا المجال، ولكنّ الهدف من ذلك هو محاولة إجراء قراءة علم-اجتماعية لظاهرة الجريمة، وعلاقتها بالبيئة الاجتماعية (الأسرة، جماعة الرفاق، المدرسة وغيرها)، وهذا انطلاقاً من التفسير المتقدم من قبل هاته النظرية، والتي نادراً ما يتمّ التوجه إليها لدراسة هذه الظاهرة على مستوى المجتمع الجزائري. كذلك تمّ التركيز على هاته المساهمة بالنظر إلى المصادقية العلمية التي حظيت بها، وكذلك نظراً إلى قوة نتائجها على مستوى التناول الإمبريقي، فهي من خلال مسارها المعرفي قدّمت إضافات معرفية متميّزة مقارنة بما لحق بها أو تقدّم عنها من نظريات علم-اجتماعية.

نشر هيرشي الصيغة الكاملة لهذه النظرية في كتابه: "أسباب الجنوح" سنة 1969. و"يشير علماء الجريمة في الوقت الراهن إلى نظرية الضبط ليعنوا بها نظرية هيرشي في الرابطة الاجتماعية، ونظريته في ضبط الذات والتي صاغها بالاشتراك مع جتفردسون [1990]. "(رونالد أكرز وكريستين سالرز، 2013، ص 171).

تميزت نظرية هيرشي حول الروابط الاجتماعية ودراسة الجريمة بالاتساق الداخلي والتماسك، وعد مزج صاحبها " لبناء النظرية المفاهيمية، والإجرائية والفحص الإمبريقي فعلاً فريداً من نوعه في علم الجريمة في ذلك الوقت، ولا يزال يشكل أنموذجاً حتى اليوم. "(رونالد أكرز وكريستين سالرز، 2013، ص 171).

إنّ الإنتاج النظري الذي جاء به هيرشي جعل من أعماله من أحدث النظريات في ميدان الضبط الاجتماعي، والتي استطاع المساهمة في تطوير إسهامات رواد الضبط اللاحقين. وقد تميزت نظريته حول الروابط الاجتماعية ودراسة الجريمة، والتي هي في الأساس عبارة عن دراسة ميدانية أجراها على مستوى ولاية كاليفورنيا، بأنها... من أهم التطورات الاجتماعية في تفسير الجريمة في حقبة الستينات من القرن الماضي. "(عايد عواد اللوريكات، 2008، ص 216). وهذا يرجع إلى أنّها استطاعت تفسير السلوك الإجرامي أو الانحرافي وليس فقط الجنوح، وذلك في المجتمع بأسره، وليس فقط على فئة دون فئة أخرى. (عدلي محمود السمر، 2009، ص 281). وهي كذلك تتميز بالاتساق الداخلي والتماسك، وقد عد مزج صاحبها "...لبناء النظرية المفاهيمية، و الإجرائية والفحص الإمبريقي فعلاً فريداً من نوعه في علم الجريمة في ذلك الوقت، ولا يزال يشكل أنموذجاً حتى اليوم. "(رونالد أكرز وكريستين سالرز، 2013، ص 171).

طرح هيرشي مقارنة بما جاء به المنظرون في مجال نظريات الروابط الاجتماعية ودراسة الجريمة والانحراف، الصورة الأكثر وضوحاً في هذا المجال. حيث تبدأ نظريته من "...المقولة العامة بأن: أفعال الجنوح [والانحراف والجريمة] تنتج عندما تكون الروابط الاجتماعية للفرد في المجتمع ضعيفة أو متصدعة. "(رونالد أكرز وكريستين سالرز، 2013، ص 171).

ففي ظل هشاشة ولا فعالية العلاقات الاجتماعية خاصة مع المؤسسات التقليدية في المجتمع، يكون الفرد أبعد عن الامتثال مع السلوك التقليدي التوافقي. فالانحراف والجريمة وحتى الاستمرار فيهما ينتج على مستوى المجتمع لما تكون الروابط الاجتماعية معتلة ومنهارة وظيفياً.

ففي ظل هشاشة ولا فعالية العلاقات الاجتماعية خاصة مع المؤسسات التقليدية في المجتمع، يكون الفرد أبعد عن الامتثال مع السلوك التقليدي التوافقي. فالانحراف والجريمة وحتى الاستمرار فيهما ينتج على مستوى المجتمع حين اعتلال الروابط الاجتماعية وانهارها وظيفياً.

يرى هيرشي كذلك أن: "الناس أحرار في ارتكاب الجريمة، وما يمنعهم من ارتكابها هو علاقتهم أو روابطهم الاجتماعية." (عايد عواد الوريكات، 2008، ص 216).

فالأفراد مخبرون في تحديد مجرى أفعالهم الاجتماعية، فإما الانحراف نحو الانحراف والجريمة، وإما الامتثال مع قيم ومعايير النظام الأخلاقي؛ الذي يضبط وينظم حياتهم في المجتمع. وكلما قويت العلاقات الاجتماعية (الروابط الاجتماعية) فيما بين الأفراد والآخرين في المجتمع، زادت شدة تأثيرها في ضبطهم، وقلت بذلك فرص الانقياد وراء الانحراف والجريمة. يركز هيرشي على قوة الروابط الاجتماعية التي تجمع بين الفرد والآخرين التقليديين في حياته، والذي يراد بهم الوالدين والمعلمين والأقارب والراشدين، فكلما كانت العلاقات الاجتماعية معهم قوية كان الفرد محصنا من الانحراف نحو انتهاك القوانين الاجتماعية والرسمية.

الرابط الاجتماعية؛ عبارة عن شبكة تفاعلات متبادلة فيما بين عناصر أساسية، تعد بمثابة عوامل متداخلة ومتراكبة فيما بينها بدرجة كبيرة، بحيث أي خلل ينتاب أحد هذه العناصر سيؤثر في البقية، مما يساهم في جعل الفرد أكثر حرية في إشباع حاجاته دون ضوابط وقيد. أي؛ إمكانية التوجه نحو الانحراف والجريمة. وهذه العناصر هي:

4-1- الارتباط بالآخرين (The attachment)

يعد هذا العنصر من الأسس المهمة في بناء امتثال الفرد للنظام الأخلاقي في المجتمع، حيث أن "قبول المعايير الاجتماعية وتطوير الضمير الاجتماعي يعتمد على الارتباط بالآخرين." (عايد عواد الوريكات، 2008، ص 216).

فكلما كانت علاقة الفرد قوية مع الآخرين مثل: الأسرة وجماعة الرفاق والمدرسة والمسجد والنادي الرياضي؛ قلت نسب انحراف الفرد نحو الانحرافات والجرائم. فالمهم ألا يعيش الفرد في عزلة اجتماعية، ففي بعده عن الآخرين تُتاح له حرية انتهاج أفعال مضادة للمجتمع.

حسب هيرشي فإن أهم ارتباط اجتماعي؛ هو الارتباط بالوالدين، وهذا مهما كانت طبيعة أفعال هذين الوالدين، سواء اتجها نحو الالتزام بمعايير وقيم النظام الأخلاقي؛ أو قرر أحدهما أو كلاهما الخروج عليه. فالمهم هو الالتصاق الاجتماعي بهما أو على الأقل بأحدهما، وليس بخصائص أحدهما أو كليهما.

لذا "الارتباط بالوالدين؛ هو الأهم. وحتى في حالات الطلاق. [فدون] علاقة طيبة مع أحد الوالدين.. لا يستطيع الطفل تطوير الاحترام والإحساس بالآخرين." (عايد عواد الوريكات، 2008، ص 217).

مما تقدم، يمكن تصور أن المجرم تربطه علاقات ضعيفة مع الآخرين المهمين في حياته وخاصة الأسرة، سواء الوالدين أو الإخوة أو حتى الأبناء وحتى مع الشريك الآخر (إن كان متزوجا)، ويمكن توقع علاقات مضطربة مع الجيران مثلا. وهذا التفكك المعنوي من شأنه أن يساهم في توجيه واستمرارية الشخص في الجريمة والانحراف.

4-2- الالتزام (The commitment)

يتعلق هذا العنصر بالامتثال العقلائي للفرد ومدى استثماره في المساعي التقليدية في المجتمع، سواء ما تعلق منها بالتعليم أو اكتساب مهنة. وهذا ما يساعده عقلايا في اختيار عدم خسارة استثماراته فيها. مما يمنعه من انتهاك القواعد والمعايير عامة، التي تنظم الحياة الاجتماعية، سواء منها الرسمية أو غير الرسمية.

ولذلك؛ تعد عملية الإقدام على ارتكاب الانحرافات والجرائم؛ نتيجة موازنة عقلانية ودراسة للحدوى الميدانية (تأخذ بعين الاعتبار التكاليف والآثار المترتبة)، وتترجم عمليا باتخاذ القرار بكل حرية.

فالفرد "عندما يفكر في السلوك المنحرف، فإنه يضع في اعتباره ما قد يعود عليه من هذا السلوك المنحرف، والمخاطر المترتبة على ذلك، والمتعلقة باحتمال فقدانه لما قد حصل عليه من فائدة، أو عائد من ممارسة السلوك السوي." (عدلي محمود السمري، 2009، ص 289).

يكشف إقدام الفرد على الانحراف والجريمة؛ عن فقدته التزامه، وقراره تجاوز ما بناه من إنجازات امتثالية مجتمعية. لهذا فقد انعدم الالتزام أو عدمه؛ أو ضعفه؛ يمهّد أو يجعل من الممارسات الانحرافية والإجرامية البديل العقلاني الممكن اختياره. يمكن القول، أنّ المجرم من الممكن أن يكون قد ضعف التزامه بالمعايير والقيم الاجتماعية والقوانين، وهذا الضعف قد يصل إلى درجة غياب كلي بالالتزام بها. ممّا يُفسّر توجهه واختياره عقلانيا انتهاج الممارسة الانحرافية والإجرامية والاستمرار فيهما.

3-4- الاندماج (The involvement)

"يعني الاندماج درجة الفاعلية، والوقت والطاقة المتاحة للسلوك التقليدي، وغير التقليدي، فالأفراد الذين يشغلهم أداء الأنشطة التقليدية فإنهم - ببساطة - ليس لديهم وقتاً لممارسة السلوك المنحرف.. هذا فضلاً عن أن اندماج الفرد في الأنشطة التقليدية المشروعة يدعم وينمي الجانب السوي من شخصيته." (عدلي محمود السمري، 2009، ص ص 288-289).

الانحراف في النشاطات التافهة ثقافياً أو رياضياً أو خيرياً أو فنياً أو مالياً، أو قضاء وقت الفراغ برفقة الأسرة، كل ذلك من شأنه أن يكبح الفرد من التوجه نحو ممارسة الأفعال الانحرافية أو الإجرامية، أو حتى إيجاد فرصة للتفكير فيهما. فالانحراف والجريمة يحدثان جزاء ضعف قوة انغماس الفرد أو استغراقه في الأنشطة التافهة مجتمعية. فالشخص المجرم من الممكن أن تكون قوة اندماجه في الأنشطة التافهة ضعيفة أو منعدمة، وهذا ما يساهم في استمراره في عالم الانحراف والجريمة.

4-4- الاعتقاد (The belief)

"يعكس هذا العنصر النظر إلى قوانين المجتمع على أنها عادلة، بمعنى الشخص يجب عليه أن يحترم قواعد ومعايير المجتمع، ويشعر بالالتزام أخلاقي نحو طاعة هذه القوانين." (عدلي محمود السمري، 2009، ص 290).

فالاعتقاد هو الالتزام الأخلاقي بالقيم التقليدية والأعراف والقوانين، والنظر إليها على أنها مشروعة ويستوجب الأخذ بها في حياة الأفراد. وفي حالة عدم تفعيل الالتزام الأخلاقي عملياً على مستوى الممارسات المجتمعية؛ ينجر عنه حدوث الانحراف والجريمة. السؤال هنا:

- 1) لماذا يقدم أفراد على انتهاك وتجاوز القوانين والقواعد والمعايير والقيم التي يؤمنون بها ؟
- 2) لماذا في حالة اعتقاد الأشخاص -سواء أكانوا منحرفين أو أسوياء- أنه من الخطأ ممارسة الانحراف والجريمة في المجتمع، ورغم ذلك هناك من يقوم على ممارسته، في حين هناك من يعرض عن ذلك؟

للإجابة عما تقدم من أسئلة؛ تتبنى نظرية الضبط الاجتماعي مدخلين، وهما:

✓ **المدخل الأول:** ينظر فيه إلى المعتقدات "على أنها مجرد كلمات لا تعني شيئاً على الإطلاق. وذلك في حالة عدم وجود وسائل الضبط الأخرى. تفسر تلك المشكلة عدم وجود ارتباط بين القدرات العقلية وبين التحكم في الانفعالات.. فإذا لم تكن المعتقدات قادرة على التفرقة بين الأداء السوي والأداء المنحرف؛ فإنها تصبح غير ذي فائدة، لأنها بذلك تفقد وظيفة أساسية لها؛ وهي منع ارتكابها السلوك المنحرف." (عدلي محمود السمري، 2009، ص 291).

المدخل الثاني: "تذهب نظرية الضبط إلى أن الشخص المنحرف يرجع سلوكه إلى أسباب عقلية تبرر له انتهاك القانون، وفي نفس الوقت يظل مؤمناً بالقانون." (عدلي محمود السمري، 2009، ص 291).

يمثل المدخل الأول حالة المعتقدات التي تكون عبارة عن مجرد معطيات نظرية لا يتم الارتقاء بها إلى حالة الممارسة العملية، التي بموجبها يتم تفعيل المعتقدات ليتمكن الفرد من التمييز بين ما هو مقبول وبين ما هو مرفوض، فلا تمكن معتقدات الفرد منعه عن ارتكاب الانحراف والجريمة في المجتمع.

يمكن النظر إلى المجرم على أنه لا يؤمن بمشروعية القيم التقليدية والاعراف والقوانين في المجتمع، أو أنه يؤمن بها ولكن لا يعمل بها ميدانياً، وهذا جزاء موازنة عقلية عطلت بموجبها الالتزام الأخلاقي اتجاه هذه القواعد الضابطة له في المجتمع. وهذا ما يفتح المجال أمامه لارتكاب أفعال محرمة اجتماعياً أو رسمياً، ويمكن إرجاع ضعف الاعتقاد إلى ضعف أو غياب العلاقات الاجتماعية مع الآخرين خاصة الوالدين، أو ضعف أو انعدام ثقة الأفراد في الصلاحية الأخلاقية للقواعد والقوانين.

أما على مستوى المدخل الثاني، فيتم التركيز على أن عدم الامتثال لآليات الضبط الاجتماعي بالرغم من الاعتقاد بها، يرجع لموازنة عقلية تسمح للشخص من اقتراف الانحرافات والجرائم مع الإيمان بالقواعد الرسمية وغير الرسمية التي انتهكها.

فإذا "كان الإيمان أو الاعتقاد ضعيفاً أو مفقوداً؛ فعلى الأغلب ينحرف الأفراد." (عايد عواد الوريكات، 2008، ص 218). فضعف الاعتقاد بالقوانين والقيم والمعايير بالنظام الأخلاقي للمجتمع بصفة عامة؛ يفتح المجال أمام الفرد أن يرتكب أفعالاً محرمة اجتماعياً أو رسمياً. ويمكن إرجاع ضعف أو غياب الإيمان إلى ضعف أو غياب الروابط الاجتماعية مع الآخرين التقليديين وخاصة الوالدين. وإلى ضعف ثقة الأفراد في الصلاحية الأخلاقية للقواعد والقوانين حسب ما جاء به هيرشي، ويضيف "كلما انخفض اعتقاد الفرد بأن القواعد ينبغي أن تطاع؛ كلما زاد احتمال انتهاكها لها." (رونالد أكرز وكريستين سالرز، 2013، ص 173).

إن العناصر الأربعة التي تقوم عليها الرابطة الاجتماعية عند هيرشي هي بمثابة عوامل متداخلة ومتراطة فيما بينها بدرجة كبيرة، بحيث أي ضعف يمس إحدى هذه العناصر فإن فرضية احتمال توجهه نحو الانحراف والجريمة تصبح قوية. (فرانك ب، وليامز III ومارلين د. ماك شان، 1999، ص 255)، حيث يصبح الفرد أكثر حرية في إشباع حاجاته دون ضوابط أو قيود.

5- الإسهامات الأخرى لـ ترافيس هيرشي

وضع هيرشي بالاشتراك مع (جيفردسون) في مطلع التسعينيات 1990 نظرية أخرى في الضبط الاجتماعي وهي نظرية الضبط الذاتي، كنظرية عامة في الجريمة والانحراف.

هي نظرية "قادرة على تفسير الفروق الفردية الكلية التي تدفع أو تمنع الناس من الانحراف، ولكافة الفئات العمرية، وفي ظل كافة الظروف." (عايد عواد الوريكات، 2008، ص 218). فمهما كانت طبيعة الأفعال المرتكبة -من مجرد انحرافات بسيطة إلى مستوى الجرائم ومهما كانت أعمال مرتكبيها، وتحت كافة الظروف يزعم المنظران صلاحية نظرية الضبط الذاتي في تفسير تلك الانحرافات والجرائم. حيث "تنص النظرية على أن الأفراد الذين لديهم ضبط ذاتي مرتفع ستكون امثالية انحرافهم في أعمال إجرامية أقل بشكل أساسي وفي جميع فترات الحياة. أما الذين لديهم ضبط ذاتي منخفض فمن المحتمل جداً أن يرتكبوا الجريمة." (رونالد أكرز وكريستين سالرز، 2013، ص 177).

إذن مفهوم الضبط الذاتي يعد عنصر محوري في النظرية، بحيث تحدد حالته -من قوة أو ضعف- مدى توجه الأفراد أو عدمه نحو الانحراف والجريمة. ولكن يضيف صاحباً النظرية يجب توفر ظروف مواتية تساعد حالة ضعف الضبط الذاتي لكي يمارس الفرد الانحراف والجريمة. فالضبط الذاتي الضعيف في ظل ظروف البيئة المحيطة يؤدي إلى ارتكاب الجريمة. لكن في غياب الظروف المواتية لا تستطيع هشاشة الضبط الذاتي أن تنتج الانحراف والجريمة.

بالرغم من أهمية هذه الظروف؛ إلا أن هيرشي وحفردسون لم يحددا " إذا كانت هذه العوامل الظرفية؛ هي ضوابط خارجية؛ تعوض عن الضعف في ضبط الذات؛ أم دوافع إيجابية قوية لارتكاب الجريمة، أو دوافع للامتناع عن الجريمة. " (رونالد أكرز وكريستين سالرز، 2013، ص ص 177-178).

يرجع العالمان ضعف أو تدني مستوى الضبط الذاتي - بصفة رئيسة - إلى لا فعالية التنشئة الاجتماعية الموجهة للفرد، وخاصة على مستوى مؤسسة الأسرة. فيؤكدان " على أهمية الأسرة؛ وما عدا ذلك غير مهم في تطوير مفهوم الذات، لأن ذلك قد استقر مع الزمن. " (عايد عواد الوريكات، 2008، ص 219).

تظل مؤسسة الأسرة الأهم في ميدان ممارسة التنشئة الاجتماعية، مقارنة بجماعة الرفاق، وبالمؤسسة التعليمية أو بالمؤسسة الدينية. خاصة في مرحلتي الطفولة والمراهقة.

مقارنة بين نظرية الرابطة الاجتماعية ل هيرشي سنة 1969؛ ونظرية الضبط الذاتي لهيرشي وحفردسون سنة 1990؛، رأى بعض الباحثين أن كلا النظريتين متنافستان ولقد افترض بعض الباحثين بأن النظريتين ممكن دمجهما (Longshore et al, 2004)...ويرى المؤلفون بأن نظرية الضبط الذاتي قد أبقت ضبط الذات والضبط الاجتماعي على أهما (مفهوم واحد وهما الشيء نفسه، وكما تبين لاحقا فإن هيرشي (2004)، قد اقترح تعديلا لنظرية الضبط الذاتي بربطها أكثر مع نظريته المبكرة في الرابطة الاجتماعية. " (رونالد أكرز وكريستين سالرز، 2013، ص 179)

6- تصنيف ونقد منظور الضبط الاجتماعي

بعد العرض الموجز لما جاء به منظور الضبط الاجتماعي، وبالأخص نظرية الرابطة الاجتماعية عند هيرشي، يمكن على مستوى هذه المرحلة من العمل محاولة إجراء تصنيف لهذه الإسهامات كمرحلة أولى، ونقدها لاحقا.

فحسب فرانك ب. وليامز III ومارلين د. ماك شان تعد نظريات الضبط الاجتماعي:

1-6- "نظريات وضعية حيث أنها تحاول تفسير السلوك. كما أنها تذهب .. إلى ضرورة معالجة السلوك الإجرامي من خلال زيادة فاعلية تأثير دور الأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية، والتزام جماعات الرفاق بالقانون."

2-6- "تركز.. على العملية، التي تضعف الرابطة الاجتماعية، أكثر من تركيزها على الأسباب البنائية لوجود هذه الرابطة. " فهي تركز على العمليات الاجتماعية التي يتحول خلالها الفرد من منضبط اجتماعيا إلى منحرف.

3-6- "نظريات الضبط الاجتماعي تركز على مسلمة أساسية هي أن الطبيعة البشرية إما أنها محايدة أو شريرة.. ولهذا فإن الصراع يبدو أمرا محتوما."

حيث يكون الصراع بين حاجات الفرد التي يستوجب عليه إشباعها، وبين ضوابط المجتمع التي تحدد كيفية إشباعها.

4-6- "تعد نظريات ضيقة النطاق، حين تركز بوضوح على القضايا المتعلقة بأسباب الانحراف، أكثر من اهتمامها بتحليل البناء الاجتماعي. " (فرانك ب. وليامز III ومارلين د. ماك شان، 1999، ص ص 259-260).

5-6- " إن افتراض وجود نظام أخلاقي سائد في المجتمع هو الذي وجه منظري الضبط الاجتماعي نحو مقولة الإجماع في المجتمع. " (محمد شحاتة ربيع وآخرون، 2004، ص 127).

فهناك اعتقاد في وجود نظام أخلاقي متفق عليه في المجتمع، وبالتالي يستوجب ضرورة الامتثال إليه وعدم الخروج عليه.

وجود نظام أخلاقي مسيطر في المجتمع، لا يعني أن العلماء في هذا المنظور ركزوا على البناء الاجتماعي. فلم يذكروا " سوى القليل من البناء الاجتماعي نفسه، وبدلا من ذلك اهتموا بتوضيح كيف أنه عندما يضعف تأثير وفعالية المؤسسات الاجتماعية المختلفة يتزايد احتمال ارتكاب الأفراد للسلوك المنحرف. " (فرانك ب. وليامز III ومارلين د. ماك شان، 1999، ص 260).

6-6- أجريت العديد من الأبحاث الحقلية للتأكد من المصادقية الأميركية لنظرية الرابطة الاجتماعية لدى هيرشي: بصفة عامة، وخلال السنوات المتعددة انطلقا من 1973، 1985، 1992، 1994، 1999، 2004 " تلقت نظرية الرابطة الاجتماعية بعض التحقق (الدعم) من البحوث الأميركية." (رونالد أكرز وكريستين سالرز، 2013، ص176).

6-7- " لقد أثبتت مجموعة كبيرة من البحوث اللاحقة وباتساق أنه كلما زاد تعلق المراهقين بالمعتقدات الدينية وممارستها، ... قل احتمال انخراطهم في أعمال الجنوح." (رونالد أكرز وكريستين سالرز، 2013، ص176). وهي بحوث أجريت خلال 1989 من طرف أكرز وكوشران، وخلال 1995 من طرف إفانس وغيره، وخلال 2006 من طرف والش وغيره.

6-8- " معظم النتائج عن السلوك الجانح والروابط الاجتماعية التي وجدها هيرشي في بحثه الأصلي هي لصالح هذه النظرية." (رونالد أكرز وكريستين سالرز، 2013، ص176).

لكن البحوث التي لم تؤيد كل ما ذهب إليه هيرشي، وجدت العلاقات بين الروابط الاجتماعية والسلوك المنحرف " متواضعة إلى حد ما؛ بعضها في الاتجاه المعاكس للمتوقع من النظرية." (رونالد أكرز وكريستين سالرز، 2013، ص176).

6-9- من الأبحاث غير المؤيدة، ما أجري سنة 1985 من طرف إلبوت وآرون، وفي سنة 1992 من طرف جانجر-تاس، وفي سنة 2002 من طرف وار. حيث توصلوا إلى أن " الالتصاق بالأقران يؤدي إلى الامتثال فقط عندما يكون الأقران أنفسهم تقليديين، وعلى العكس ما افترضه (هيرشي)، فأولئك الذين هم ملتصقين بقوة مع أصدقاء جانحين هم أنفسهم أكثر عرضة للجنوح." (رونالد أكرز وكريستين سالرز، 2013، ص174).

فنتائج هذه البحوث تركز على أن ليس مجرد الالتصاق بالأصدقاء يمنع من الانحراف نحو الانحراف، وذلك مهما كانت طبيعة سلوكهم، فالارتباط بالأصدقاء الجانحين هو عامل كبير للتوجه نحو الانحراف والجريمة.

6-10- أما فيما يخص كون الالتصاق بالوالدين يمنع الفرد من التوجه نحو ممارسة الانحراف والجريمة، وذلك مهما كانت طبيعة أفعال الوالدين، فقد أثبتت الأبحاث المنجزة في هذا الميدان عكس ذلك، وجد كل من جونسون وبراونفيلد سنة 1993 أدلة معاكسة لفرضية نظرية الرابطة الاجتماعية. وكذلك سامبسون ولوب سنة 1993 أن انحراف الآباء يوفر "نماذج منحرفة ويقوض الرقابة الاجتماعية في الأسرة." (رونالد أكرز وكريستين سالرز، 2013، ص175).

خاتمة

توصلت القراءة العلمية الحالية لجملة من النتائج منها:

1- فيما يتعلق بالإسهامات العلم-اجتماعية في مجال تعريف كل من الضبط الاجتماعي والجريمة، فقد تبين من خلال عرضها وتحليلها: أ- أنّ الضبط الاجتماعي - الرسمي أو الغير الرسمي - هو مفهوم مركزي في علم الاجتماع الجريمة والانحراف، وهو يتضمن بعدي الإلزام والامتثال. ويدور حول هذين المفهومين معظم تعريفات العلماء للضبط الاجتماعي. والذي يهدف بموجبه - بصفة أساسية - إلى تحقيق النظام والتوازن والاستقرار والتماسك، ومنع الجريمة والانحراف أو التقليل منهما.

ب- تتجسد الجريمة في ميدان علم الاجتماع لما تتضافر عناصر أساسية متفاعلة ومتداخلة فيما بينها، وهي: أن يكون الفعل يُخالف قيمة تحظى بالتقدير والاحترام الاجتماعي. ومرتكب الجريمة لا يلتزم بها، رغم وجود ضبط اجتماعي رسمي أو غير رسمي، أو في الحالتين معا، لإلزام الآخرين بالامتثال لهذه القيمة.

2- جاء منظرو الضبط الاجتماعي - في مجال دراسة ظاهرة الجريمة في المجتمع - بإضافات ابداعية وذات نوعية، هدفت خلافا لكل النظريات العلم-اجتماعية إلى للإجابة عن الطرح التالي: لماذا لا ينتهك الجميع القواعد؟ ولماذا يطيع الناس القوانين؟

الإجابة: كلما ضعفت فعالية الضوابط الاجتماعية على مستوى المؤسسات الاجتماعية، خاصة التنشئة الاجتماعية، فمحتمل أن يجد الأفراد الظروف المناسبة لممارسة الجريمة. فالضوابط الاجتماعية هي التي تصد الأفراد عن اقتراف الانحرافات والجرائم. 3- منظور الضبط الاجتماعي في ميدان دراسة مواضيع الانحراف والجريمة، يضم العديد من النظريات، والتي من بينها:

أ- نظريات التبادل الاجتماعي؛ التي جاءت لتبرز أنّ الامتثال يفهم في ظل ما يقدمه أحد طرفي العلاقة التبادلية الاجتماعية، من خضوع إلى الطرف الثاني الذي يمارس الالتزام ويستفيد منه، وبالمقابل يقدم بدوره منافع أو مكاسب قد تكون: مادية أو معنوية، أو قد تكون مادية ومعنوية معا. وكلما كانت هناك موازنة بين ما يقدمه الفرد وبين ما يأخذه المجتمع؛ استمرت العلاقة التبادلية وتعمقت، وساهم ذلك في الوقاية من التوجه نحو ارتكاب الجريمة.

ب- نظريات التعلم الاجتماعي؛ ترجع حدوث الجريمة والانحراف إلى اكتسابها من البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد، كالأسرة، والمدرسة، والنادي، وجماعة الرفاق. أو من خلال التأثير بوسائل الإعلام.

ت- نظريات الاحتواء؛ يتم التركيز من خلالها على أن الاعتقاد في عدالة النظم الرسمية وغير الرسمية في المجتمع؛ يشجع الأفراد على الالتزام بضوابطه المتنوعة، والتي ينتظر منها الاستفادة من الجزاء المجتمعي المترتب عنها، فهذا بإمكانه أن يحتوي الأفراد، عن طريق اختيارهم عقليا الابتعاد عن ارتكاب الأفعال الانحرافية والإجرامية.

ث- نظريات الروابط؛ تؤكد على أنّ كلما كانت درجة ارتباط الفرد بالقيم والمعايير التي تضبط وجوده في المجتمع قوية؛ امتثل لها، وابتعد عن الانسياق نحو اقتراف الانحراف والجريمة. ولما يضعف التزام الفرد بالضوابط المجتمعية؛ يسهل التوجه نحو ممارسة الانحراف والجريمة في المجتمع، وحتى الاستمرار في ارتكابهما لاحقا.

4- إسهامات نظرية الرابطة الاجتماعية في تفسير ظواهر الانحراف والجريمة، تتصور المجرم شخص:

أ- تربطه علاقات ضعيفة مع الآخرين المهمين في حياته وخاصة الأسرة، ويمكن توقع علاقات مضطربة مع الجيران مثلا. وهذا التفكك المعنوي من شأنه أن يساهم في توجّه واستمرارية الشخص في عالم الجريمة والانحراف.

ب- ممكن أن يضعف التزامه بالمعايير والقيم الاجتماعية والقوانين، وهذا الضعف قد يصل إلى درجة غياب كلي بالالتزام بها. ممّا يُفسر توجهه واختياره عقليا انتهاج الممارسة الانحرافية والاجرامية.

ت- ممكن أن تكون قوة اندماجه في الأنشطة التافهة ضعيفة أو معدومة، فيساهم في استمراريته في عالم الانحراف والجريمة.

ث- ضعف الاعتقاد بالقوانين والقيم والمعايير وبالنظام الأخلاقي للمجتمع بصفة عامة، وهذا ما يفتح المجال أمامه لارتكاب أفعالا محرمة اجتماعيا أو رسميا. ويمكن إرجاع ضعف أو انعدام الإيمان إلى ضعف أو غياب الروابط الاجتماعية؛ مع الآخرين التقليديين وخاصة الوالدين، وكذلك إلى ضعف ثقة الأفراد في الصلاحية الأخلاقية للقواعد والقوانين - حسب ما جاءت به النظرية.

5- من الصعب تصنيف إسهامات منظور الضبط الاجتماعي - بما في ذلك نظرية الرابطة الاجتماعية - في إطار محدد وصلب، فهي يمكن رؤيتها ضمن النظريات الوضعية، والعملية. والمتأثرة بالصراع. ويمكن اعتبارها من النظريات ضيقة النطاق.

6- اكتسبت نظرية الرابطة الاجتماعية الكثير من المصداقية الأمبريقية، لكن هذا لا ينف وجود أبحاث غير مؤيدة لها، ركزت نتائجها على أنّ الالتصاق بالأصدقاء لوحده؛ لا يمنع من الانحراف نحو الانحراف. فالارتباط بالأصدقاء الجانحين عامل للتوجه نحو الانحراف والجريمة. كما أثبتت النتائج عكس ما ذهب إليه النظرية، فيما يخص كون الالتصاق بالوالدين - مهما كانت طبيعة أفعالهما - يمنع الفرد من التوجه نحو ممارسة الانحراف والجريمة.

بالرغم من الإسهامات النوعية من الناحية النظرية والميدانية لمنظور الضبط الاجتماعي - بما في ذلك نظرية الرابطة الاجتماعية. إلا أنّها تظل جزءا من الطرح الثري والمتميز في علم اجتماع الجريمة والانحراف، كما تعد نتاج بيئة معرفية وثقافية وتاريخية ومجتمعية تختلف

بصفة جوهرية عن خصوصيات المجتمع الجزائري، مما يشكل عقبة معرفية أمام امكانية الدراسة العلمية لظواهر الجريمة والانحراف على مستواه. وهذا ما يتطلب مستقبلا ضرورة العمل على الانتاج النظري الذي ينسجم مع ثقافة المجتمع الجزائري.

قائمة المراجع

1. أكرز رونالد وسالرز كريستين (2013)، نظريات علم الجريمة (المدخل، التقييم، التطبيقات)، ترجمة: البداينة ذياب والخريشة رافع، ط1، دار الفكر، الأردن.
2. الرشيد نايف فرحان بن حزم (2010)، فاعلية رؤساء ومراكز الإمارة بمنطقة حائل في الضبط الاجتماعي، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، الإشراف: د. الدخيل إبراهيم بن علي.
3. لبصير عبد المجيد (2010)، موسوعة علم الاجتماع (ومفاهيم في السياسة والاقتصاد والثقافة العامة)، ط1، دار الهدى، الجزائر.
4. السمرى عدلي محمود (2009)، علم الاجتماع الجنائي، ط1، دار المسيرة، الأردن.
5. الوريكات عايد عواد (2008)، علم الجريمة، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.
6. شحاته ربيع محمد ويوسف جمعة سيد وعبد الله معتز سيد (2004)، علم النفس الجنائي، ط1، دار غريب، مصر.
7. الصالح مصلح (2004)، الضبط الاجتماعي، ط1، مؤسسة الوراق، الأردن.
8. الصالح مصلح (1999)، الشامل (قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية: إنجليزي-عربي)، ط1، دار عالم الكتب، السعودية.
9. السعد صالح (1999)، علم المحني عليه (ضحايا الجريمة)، ط1، دار صفاء، الأردن.
10. ويليامز III فرانك. ب وماك شان ماريلين. د (1999)، السلوك الاجرامي (النظريات)، ترجمة: السمرى عدلي محمود، ط1، دار المعرفة الجامعية، مصر.
11. بودون. ر وبوريكو. ف (1986)، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
12. سليم سلوى علي (1985)، الاسلام والضبط الاجتماعي، ط1، مكتبة وهبة، مصر.